

بيان الرؤية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي تحويل مستقبل أفريقيا من خلال العمل والأثر

التميز المؤسسي

يبدأ نهجنا في التحول بتعزيز الأسس التي يقوم عليها بنك التنمية الأفريقي. علينا أن نعزز هياكل الحوكمة، ونضمن أن يعكس قيادتنا تنوع أفريقيا، وأن نستثمر في المحركات الأساسية للنجاح: فريق العمل، والتمويل، والصوت المؤسسي. سيكون تحقيق الكفاءة التشغيلية، والإنتاجية، والشفافية، واللامركزية أمورًا أساسية لتحقيق أثر مستدام. يجب أن يُدار بنك التنمية الأفريقي كمؤسسة من الطراز الأول، مع التركيز على سرعة الإنجاز والتنفيذ. ويتطلب ذلك:

- ضمان وجود مؤشرات أداء رئيسية واضحة لكل إدارة،
- تمكين الإدارات الإقليمية بمسؤوليات وظيفية على مستوى القارة،
- وتحديث أنظمة قياس النتائج، وتخصيص الميزانيات، وإدارة المواهب.

علينا أن نزيد من استثمار البنك في المعرفة – باعتبارها عنصرًا مميزًا في ما يقدمه لأفريقيا، سواء للحكومات أو للقطاع الخاص أو لأصحاب المصلحة العالميين. يجب أن يستفيد البنك من الثورة الرقمية، من خلال دمج تحليلات البيانات والبحوث وأفضل الممارسات المتراكمة على مدى عقود من العمل، ضمن أدواته المالية لتطوير حلول تتماشى مع تعقيدات مشهد التنمية الحالي.

علينا أن نروي قصة أفريقيا بشكل أفضل باستخدام البيانات. إن الاستخدام الفعال لإحصاءات الائتمان أمر حيوي لتحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة في اقتصاداتنا من خلال مساعدة المستثمرين على فهم ملفات المخاطر بشكل أوضح. سيقدم البنك بيانات ومعلومات موثوقة ومُحدثة عن الأسواق الأفريقية، بالإضافة إلى حملات موجهة لتسليط الضوء على فرص النمو وقصص النجاح. كما سنستثمر في منشورات ذات تحليل أعمق وتفصيل أدق، ونتعامل بسرعة مع ملاحظات أصحاب المصلحة.

يجب أن يكون بنك التنمية الأفريقي هو المصدر الأول للمعرفة في القارة لدعم الحكومات في اتخاذ قراراتها وتقديم مرفعاتها التنموية.

في هذه اللحظة الحاسمة في مسيرة التنمية الأفريقية، يتوجب على بنك التنمية الأفريقي أن يواجه التحديات والفرص الاستثنائية. مهمتنا واضحة: أن نصبح الوسيط الأبرز للمعرفة والتمويل في أفريقيا، وأن ندعم الحكومات بفعالية، وأن نضمن أن المواطن الأفريقي العادي يشعر بشكل ملموس بثمار ما نقوم به. هذا ليس مجرد طموح – بل التزام وُلد من ثلاثة عقود من الخبرة العملية في جعل التمويل يخدم أفريقيا.

تحتاج أفريقيا إلى معدلات نمو أعلى بكثير لتحقيق مستوى الدخل المتوسط. شبابنا مستعدون للتغيير، ومجتمعنا بحاجة إلى وظائف، وحكوماتنا تحتاج إلى فرصة عادلة لتمويل تنمية بلدانها. ويتطلب ذلك تدخلات جريئة وعملية ومنسقة تُنفذ بسرعة وعلى نطاق واسع. أتخيل أفريقيا محررة من دوائر المعونة والديون التي طالما قيدت إمكاناتنا، ومزدهرة بما يكفي لتوفير فرص حقيقية لمليار إنسان. علينا أن نبتعد عن نماذج تمويل التنمية التقليدية، ونركز على تحقيق النتائج – بحيث تُصمَّم جميع العمليات والقرارات والجهود فقط من أجل إنجاز المهمة وتحقيق أثر قابل للقياس.

يجب علينا أن نستثمر باستمرار في موظفينا، فهم في طليعة التحديات التنموية التي نواجهها. وبالاستفادة من خبرتي في بناء فريق متمكن يضم 600 موظف في البنك الدولي وحقق نتائج قياسية، أعلم ما المطلوب وكيفية تحقيقه. على سبيل المثال، سنعمل على تعزيز برنامج المهنيين الشباب ليشمل خبرات في مؤسسات تمويل تنموية متعددة الأطراف (MDBs) أخرى، وكذلك في المؤسسات المالية الأفريقية، وسنؤسس مراكز تميز وظيفية بالتعاون مع هذه المؤسسات لتعزيز التكامل والحوار الأعمق.

سنولى قيادة عصر جديد من الشراكة. سيكون بنك التنمية الأفريقي شريكاً ملتزماً وفعالاً للمؤسسات المالية الأفريقية من خلال تحالف المؤسسات المالية الأفريقية متعددة الأطراف، الذي يجمع بين مؤسسات قوية مثل المؤسسة الأفريقية للتمويل (AFC)، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank)، وبنك التجارة والتنمية (TDB)، وشركة إعادة التأمين الأفريقية (Africa Re)، ووكالة ضمان الاستثمار والتجارة الأفريقية (ATIDI)، وشركة شيلتر أفريك (Shelter Afrique). الهدف هو أن نتكامل وندعم بعضنا البعض بدلاً من تكرار الجهود، لخدمة احتياجات التنمية لدى حكوماتنا وشعوبنا. سنتعاون – لا نتنافس – مع المؤسسات المالية الدولية. يجب أن يصبح بنك التنمية الأفريقي الجهة المحورية والميسرة لتمويل التنمية في أفريقيا. وسنعمل بشراكة حقيقية مع القطاعين الخاص المحلي والإقليمي لخلق مسارات جديدة تُمكن الموارد التنموية من الوصول بفعالية إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

يجب أن نقلص إلى النصف المدة الزمنية التي تستغرقها حالياً عملية تطوير المشاريع وتنفيذها، خاصةً تلك التي تشمل شركاء من القطاع الخاص. سأنشئ مجلساً استشارياً للقطاع الخاص لدعم تدخلات بنك التنمية الأفريقي التي سيكون لها أعظم أثر تنموي من حيث السرعة والنطاق.

على مدار مسيرتي المهنية، كان لي شرف العمل على بعض من أكثر المبادرات ابتكاراً والتي تقوم على الشراكة الحقيقية التي شهدتها قارتنا: المساهمة في تأسيس شراكة "جعل التمويل يعمل من أجل أفريقيا" التي ساهمت في توسع البنوك الأفريقية عبر القارة؛ والعمل مع وكالة تأمين التجارة الأفريقية لتعزيز استخدام التأمين كأداة تنموية؛ والعمل مع مؤسسة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر لتوسيع استخدام أدوات تمويل مخاطر الكوارث السيادية. أعلم أن التغيير التحويلي لا يمكن أن يتحقق على يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة فقط.

مآزق الديون وفرص الموارد

تواجه العديد من الحكومات أعباء كبيرة في خدمة الديون، إلى جانب قيود في تعبئة الموارد. يجب أن يتولى بنك التنمية الأفريقي دوراً قيادياً في هذا المجال.

علينا معالجة القضايا غير المكتملة المتعلقة بالإطار المشترك، والذي وفر حلولاً للدائنين السياديين ونادي باريس، لكنه لم يشمل المؤسسات المالية الأفريقية ولا التحدي المستمر المتمثل في الديون المحلية. سيعمل بنك التنمية الأفريقي مع "نادي أفريقيا" لإيجاد أرضية مشتركة تحظى بقبول جميع الأطراف.

سيدعم بنك التنمية الأفريقي جهود الدول لتحقيق استدامة الديون من خلال إعادة الهيكلة، وجدولة الديون، والإلغاء، وحلول متقدمة للملاءة والسيولة، واستراتيجيات مبتكرة لإدارة الدين، وتوسيع مصادر الإيرادات لتشمل الخيارات المحلية والإقليمية والعالمية. نحن بحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية بشأن نوع الدين، والغرض من استخدامه، والعقود المبرمة، من أجل اتخاذ قرارات أكثر دقة في التمييز بين "الدين الجيد" و"الدين السيئ". يجب النظر إلى الدين كأداة ضمن مجموعة واسعة من الأدوات المالية المتاحة للدول ذات

السيادة – تمامًا كما تستخدم الشركات مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المالية، ينبغي أن يحظى دعم الحكومات الأفريقية من بنك التنمية الأفريقي بتمكينها من استخدام النطاق الكامل للنهج المتاحة، بما في ذلك الاستفادة من الموارد الوطنية والضمانات لإدارة التحديات المالية بفعالية.

يجب أن يدعم بنك التنمية الأفريقي بناء القدرات المحلية لضمان توجيه الديون نحو إنشاء أصول تنموية مستدامة ذات قيمة مضافة. هناك العديد من مشاريع البنية التحتية التي لم يتم استغلال إمكاناتها في توليد الإيرادات بالشكل الأمثل. يمكن أن تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في توفير أصول تنموية بفعالية من حيث التكلفة وبقابلية استمرارية على المدى الطويل (على سبيل المثال، مطار ركاب يتم إنشاؤه وتمويله من قبل كيان خاص، ويتم توليد الإيرادات من تشغيله).

من العمليات إلى تغطية تكلفة الاستثمار

سنعمل على تمكين قارتنا من الوصول إلى التمويل الدولي، بما في ذلك من خلال شراكات استثمارية مع مؤسسات التمويل التنموية متعددة الأطراف الأخرى، والمناصرة من أجل تحسين رأس المال) مثل توجيه حقوق السحب الخاصة SDRs من الدول المانحة إلى هذه المؤسسات. (يريد المستثمرون والمؤسسات المالية الدولية الاستثمار في أفريقيا، إذا عملنا معهم على تقليل مخاطر الاستثمار من خلال تدابير التخفيف من المخاطر الخاصة بهم.

سيتميز بنك التنمية الأفريقي خطوات مدروسة لتقليل أخطاء المخاطر، من خلال الاستثمار في بيانات وتحليلات أفضل، ومنصات الضمان. يمكن معالجة مخاوف الأسواق المالية بشأن صغر حجم الأسواق الأفريقية من خلال توحيد اللوائح داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود. وسيقوم البنك باستكشاف جدوى إنشاء مؤسسات مثل صندوق النقد الأفريقي، ووكالة التصنيف الائتماني الأفريقية، وآلية الاستقرار المالي الأفريقية، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص.

سنولي اهتمامًا خاصًا لمصادر التمويل والإيرادات الأفريقية التي لم تُستخدم بالشكل الأمثل. فرغم ثراء أفريقيا بالموارد الطبيعية، نحتاج إلى أطر محاسبية أقوى لتحسين قيمتها. سيدعم البنك الحكومات في إدارة صناديق الموارد السيادية لتمكين استثمار عائدات الموارد الاستخراجية في تنمية طويلة الأجل. وسنحسن الاستفادة من مصادر التمويل المحلية الكبيرة في قارتنا، بما في ذلك صناديق التقاعد، وشركات التأمين، والشركات الكبرى الأفريقية. وباستخدام أدوات إدارة مالية فعالة ومساعدة مستهدفة، يمكن ويجب أن تُسهم الشركات المملوكة للدولة كمصدر تمويلي يولد الإيرادات لدفع عجلة التنمية. سيقوم البنك بإنشاء هيكل تحفيزية وضمانات لجذب هذه الموارد المحلية. كما أن تطوير أسواق رأس المال الأفريقية، من خلال تنشيط البورصات وأسواق السندات، سيُعمق فرص التمويل المحلي للاستثمارات الكبرى.

فيما يتعلق بالموارد الذاتية للبنك، يمكن لبنك التنمية الأفريقي أن يعزز قدرته على الإقراض دون طلب فوري لزيادة رأس المال من المساهمين، من خلال استخدام أدوات مثل الضمانات الثنائية، وضمانات المحافظ، وأدوات رأس المال الهجين، ونسب الأرباح إلى الإقراض المعدلة. لكن مثل هذا النقاش يجب أن يُكتسب من خلال كفاءة وفعالية أفعالنا. لقد رأينا هذا النموذج ينجح سابقًا: فمنذ عام 2003، زاد البنك الدولي قدرته في المؤسسة الدولية للإنشاء والتعمير (IBRD) بمقدار 150 مليار دولار أمريكي عن طريق خفض الحد الأدنى من نسبة الأرباح إلى الإقراض من 20% إلى 18%، وزيادة سقف الضمانات الثنائية، وجمع قدرة إضافية من المساهمين من خلال تعهدات لرأس المال الهجين وضمانات المحفظة.

ويُعد تجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي (ADF) أولوية مهمة. سارَّكز على زيادة شفافية البرامج الممولة والموارد المستثمرة، وتحسين كفاءة الميزانية العمومية، وإصدار أدوات مالية لصالح المؤسسات الأفريقية (مثل صناديق التقاعد الأفريقية، التي تدير ما يصل إلى 250 مليار دولار من الأصول)، والسعي نحو شراكات غير تقليدية. إن خبرتي في قيادة تجديد الموارد القياسي لمؤسسة التنمية الدولية (IDA) بقيمة 93 مليار دولار في عام 2021 تمنحني موقعاً قوياً لتحقيق النجاح لصندوق ADF.

وكما كان الحال في تجديد موارد IDA، فإن الأولويات الرئيسية لتجديد ADF ستشمل النمو الشامل وبناء اقتصادات أكثر خضرة وقادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. لدينا فرصة تاريخية لخلق مستقبل أكثر عدالة، وقوة اقتصادية، واستدامة بيئية، ومرونة، من خلال تجديد ناجح لصندوق ADF.

قوة أفريقيا – وظائف أفريقية

تتمحور رؤيتي لبنك التنمية الأفريقي حول خلق فرص عمل واسعة النطاق للأجيال القادمة، تتماشى مع نقاط القوة والإمكانات الأفريقية. من الزراعة إلى التصنيع، ومن التعدين إلى السياحة، وصولاً إلى التكنولوجيا والابتكار – سنعمل على تسريع التحول في أفريقيا من نمو تقوده البنية التحتية الحكومية إلى تنمية يقودها استثمار القطاع الخاص. ويتطلب ذلك معالجة الممكنات الأساسية: التكامل الإقليمي، والبنية التحتية، والوصول إلى الطاقة، والدور الحيوي للاقتصاد الرقمي في تسريع التقدم. فهذه الركائز ضرورية لكل تحول اقتصادي شهدناه حول العالم.

سنعمل بلا كلل كشريك موثوق لوزراء المالية، ورؤساء الحكومات، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحقيق الأولويات الوطنية – من خلال تقديم المشورة الموثوقة والحلول العملية. وسنتعاون مع هيئات الاتحاد الأفريقي لدعم الأهداف الاقتصادية المنصوص عليها في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063. سنغلق فجوات الفرص، ونُحصن قارتنا ضد تحديات المستقبل، ونستثمر في الصناعات التقليدية وغير التقليدية التي يمكن أن تُعزز التأثير العالمي لأفريقيا وتدعم أهدافنا التنموية، كما يتجلى في مثالين رئيسيين: الزراعة والصناعات الإبداعية.

التجارة والتكامل الإقليمي

يجب على أفريقيا أن تبدأ التجارة مع نفسها على نطاق واسع – فهذا سيعزز نموها الاقتصادي واعتمادها على ذاتها. كل سوق على حدة سيكون أقوى وأكثر ازدهاراً عندما نتاجر معاً عبر الحدود – نستفيد من نقاط قوة بعضنا البعض ونسد الثغرات فيما بيننا. ستكون منتجاتنا أكثر قيمة، وستتوسع مصادر إيراداتنا، وسنكون في موقع يتيح لنا التفاوض على مصالح أفريقيا في السياسات التجارية على المستوى العالمي. سيساهم ذلك في تعزيز المرونة من خلال إبقاء رأس المال في الاقتصادات المحلية؛ ودعم ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، خاصةً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتسريع التصنيع عبر سلاسل القيمة الإقليمية وتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام.

ليس لدينا رفاهية الوقت – يجب تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) الآن. علينا أن نتوقف عن التفاوض على الوثائق وأن نبدأ التفاوض على القيمة. سيقوم بنك التنمية الأفريقي بإنشاء فرق قيادة مخصصة تُركِّز على التجارة وتعميق التعاون مع سكرتارية الاتفاقية. سنلعب الشراكات بين القطاعين العام

والخاص دورًا حيويًا من خلال صناديق تمزج بين الضمانات الحكومية والاستثمار الخاص، مما يقلل من المخاطر ويحفز الإقراض. سنعزز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية الكبرى لضمان تطوير السوق ودعم الروابط العكسية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر والمصدرين.

سندعو إلى استخدام آليات تمويل مبتكرة للتغلب على الحواجز غير الجمركية من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين في آلية رصد الحواجز غير التجارية التابعة لاتفاقية AfCFTA. سنعزز بنك التنمية الأفريقي نظام الدفع والتسوية البان-أفريقي (PAPSS) من خلال إدماج تسهيلات ائتمان تجاري لتحسين السيولة وتقليل تكاليف المعاملات، مما يجعل التجارة داخل أفريقيا أكثر كفاءة وسهولة للشركات بجميع أحجامها.

سيستثمر البنك في بناء القدرات، وإصلاحات كفاءة التجارة، والدعوة إلى سياسات قائمة على الأدلة. سندعو لتحويل مرصد التجارة الأفريقي إلى بوابة تجارية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، لتعزيز شفافية التجارة من خلال تحليلات لحظية ومنصات رقمية، مستلهمين نجاح منظمة التجارة العالمية في تقليل تكاليف التجارة. سندعم الإصلاحات في النظام التجاري متعدد الأطراف؛ ونسهل امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمعايير العالمية في التجارة، والتتبع، وشهادات الجودة؛ ونشجع البحث والتطوير الصناعي.

وسنعمد على الدور الحيوي لبنك التنمية الأفريقي في تحليلات البيانات لإقناع الحكومات والقطاع الخاص بأن زيادة التجارة البينية الأفريقية – من خلال تقليل الحواجز، وتبسيط الإجراءات، وتخفيف التكاليف – تصب في مصلحة الجميع.

البنية التحتية

سيُعطي بنك التنمية الأفريقي الأولوية للمشروعات التحويلية ذات الأثر الكبير في البنية التحتية، والتي تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ستكون هذه المشروعات محورها الإنسان، حيث تدمج بين النقل، وتوفير الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية البيئية. كما ستحصل المناطق الريفية على استثمارات في أمن المياه، والسدود، والطرق، والبنية التحتية للأسواق، وخدمات الدعم لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وزيادة الإنتاجية الزراعية. وسنعزز هذه الاستثمارات التجارية والتنافسية والإنتاجية.

سنمول مشروعات بنية تحتية تدعم التجارة البينية والتكامل داخل أفريقيا، مثل الموانئ ومراكز الخدمات اللوجستية، لإحداث تحول في حركة السلع والخدمات عبر الحدود. وسنهدف إلى تطوير منظومة موحدة على مستوى القارة، نبنى من خلالها على برنامج تمويل التجارة، ونوسع نطاقه، ونطلق إمكاناته الكاملة.

سنعمل على تقوية سلاسل القيمة الأفريقية، وخلق أسواق عمل أكبر وأكثر ديناميكية. وسنستفيد من التوسع العمراني المتزايد لتصميم بنية تحتية ذكية تُوفّر فرص العمل وتُعزز الحياة البيئية من خلال اتخاذ قرارات ذكية مدعومة بالبيانات ومراعية للمناخ. وسنعزز ريادة أفريقيا في تكنولوجيا الهواتف المحمولة – من خلال توصيل شبكات الألياف البصرية وتوفير الاتصال عبر الأقمار الصناعية لدعم الرقمنة والخدمات الاجتماعية.

سيقدم بنك التنمية الأفريقي مبادرات المدن الذكية من خلال الشراكة مع برامج مثل منصة EU-AU Digital4Development Hub.

تنفيذ المشاريع بنجاح

نجاح التنفيذ يتطلب آليات رقابة مستقلة لضمان جودة المشاريع، استكمالها في الوقت المحدد وضمن الميزانية، وإجراء عمليات المناقصات والمشتريات بشفافية، مع ضمان مشاركة محلية تُحَفِّز الصناعات الوطنية، وتُوفِّر فرص عمل، وتُعزِّز بناء القدرات من خلال برامج تدريبية للشباب. سيتم تمويل هذه المشاريع من خلال نماذج تمويل مدمجة تجمع بين الأموال العامة والاستثمارات الخاصة والتمويل الدولي لتحقيق أفضل توزيع للمخاطر. سيتعاون بنك التنمية الأفريقي مع المستثمرين لتوفير تمويل واسع النطاق من خلال التسنييد وسندات البنية التحتية.

الوصول إلى الطاقة

من دون الوصول إلى الطاقة، لا يمكن للأعمال أن تنمو، وستظل فرص العمل نادرة. سيقود بنك التنمية الأفريقي أجندة "مهمة 300"، وسيرفع مساهمته الحالية إلى الضعف. من خلال "صندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا"، ستوسَّع حلول الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة المائية لتصل إلى المجتمعات المحرومة. ستشكِّل الاستثمارات الاستراتيجية في الشبكات الصغيرة والحلول غير المرتبطة بالشبكة مصدر طاقة للمشاريع في المناطق الريفية وشبه الحضرية، بينما ستُعزِّز الشبكات الإقليمية المشتركة الكفاءة وتُخفض كلفة الكهرباء على مستوى القارة.

سيركز البنك على تحقيق رؤية إنشاء سوق كهرباء موحدة على مستوى القارة، ما من شأنه أن يُحدث تحوُّلاً في الوصول إلى الطاقة. وسندعم التكامل الإقليمي من خلال التجمعات الكهربائية (Power Pools) ومشاريع الطاقة المتجددة، مما يُخفض التكاليف عبر التخطيط المُنسَّق والترابطات الحدودية. كما سيُعزِّز البنك إدارة شركات الكهرباء من خلال التعلم المشترك، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتطوير المهارات التقنية في تخطيط الموارد، وإدارة الشبكات، وتخزين الطاقة.

ومن خلال التركيز على "حلول الميل الأخير"، سندعم تحديث البنية التحتية للشبكات لإدارة الطاقة المتجددة المتغيرة والجيل اللامركزي، مع تنفيذ الحلول الرقمية وضمان مشاركة القطاع الخاص لتقليل الفاقد وخفض تكاليف التوصيل إلى المنازل.

سيدعو البنك إلى إصلاحات شاملة في السياسات الخاصة بقطاع الطاقة، بما يشمل تبسيط إجراءات التصاريح والتراخيص، وتطبيق سياسات تحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم لتشجيع الاستثمار. سنقوم بتخصيص 25 مليار دولار عبر صندوق تنمية السوق لمبادرة "الصحراء إلى طاقة"، وسننشئ مركزاً معرفياً لقطاع الطاقة، وننقل قيادة الوصول إلى الطاقة من المؤسسات التنموية متعددة الأطراف إلى

القطاع الخاص في غضون خمس سنوات، مستندين إلى نماذج تمويل قوية، ودعم حكومي، وأنظمة فعالة لتحصيل الإيرادات – نموذج الخصخصة الذي أثبت نجاحه في قطاعات الاتصالات والنقل.

الاقتصاد الرقمي

يمثل الاقتصاد الرقمي مستقبل أفريقيا الشامل والعاور للحدود. سيستثمر بنك التنمية الأفريقي في توسيع نطاق الإنترنت العريض وبناء مراكز التكنولوجيا لقيادة التحول الرقمي – مما يتيح للأعمال عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية أن تزدهر دون الحواجز التقليدية، وهو أمر بالغ الأهمية لتمكين رائدات الأعمال، اللواتي يُشكّلن العمود الفقري للمؤسسات الصغيرة في العديد من القطاعات. سنستثمر في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يخلق فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا. ومن خلال برامج مهارات رقمية موجهة، سنعدّ شبابنا لوظائف الغد في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، وعلوم البيانات.

ستمتد الثورة الرقمية إلى تحديث أنظمة الحكومة، وتبني التقنيات الحديثة، واتخاذ قرارات مبنية على البيانات، مما يُمكن أفريقيا من الوصول إلى مصاف الممارسات العالمية الأفضل.

الزراعة والأمن الغذائي

نشأت في مزرعة قرب لوساكا، وكان أول عمل لي في الجامعة مشروعًا زراعيًا محليًا. لذا، أعرف من واقع التجربة مدى أهمية الزراعة لأفريقيا، وأدرك تمامًا التحديات التي يواجهها المزارعون والقطاع الأوسع. ستكون الزراعة حجر الزاوية لتحولنا. سنحوّل هذا القطاع إلى مُحركٍ لخلق الوظائف وتوليد الثروة من خلال التوسع في الأعمال الزراعية والتصنيع الزراعي عبر سلسلة القيمة.

من خلال دعم المكننة والممارسات الزراعية الذكية مناخيًا، سنُعزز الإنتاجية ودخول المزارعين. وسنُعطي الأولوية للوصول الميسور إلى المدخلات (بذور عالية الغلة، وأسمدة، وبرامج تأجير الآلات)، وتطوير أنظمة ري يقودها المزارعون، وإنشاء مراكز للتصنيع الزراعي بالتعاون مع القطاع الخاص، وتعزيز المحاصيل المقاومة للمناخ.

يمكن للبنك أن يُزيد من تدفقات التمويل الزراعي عبر استقطاب التمويل من الشركاء الإنمائيين والبنوك، وتوفير قروض ومنح للبنية التحتية (مخازن، أنظمة ري، شبكات نقل)، وإنشاء برامج ضمان انتمان تشجع الاستثمارات الخاصة. وسنمول مصانع تصنيع غذائي محلية من خلال نماذج شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

لا بد من دمج الاستثمارات العامة (مثل الطرق الريفية) مع البنية التحتية التي يُديرها القطاع الخاص (مثل الصوامع والتخزين البارد) لتقليل فاقد ما بعد الحصاد. كما يجب اعتماد آليات تمويل طويلة الأجل مُبتكرة

ثُرَاعِي خصوصية الزراعة، مع الاستفادة من الشراكات القائمة ونماذج مثل الزراعة التعاقدية لتوسيع الوصول إلى التمويل.

ومن خلال الدعوة إلى تطبيق سياسات زراعية متسقة وفي الوقت المناسب، وتشجيع الممارسات الذكية مناخياً (مثل الزراعة الحرجية والحفاظ على التربة والمياه)، والدمج الرقمي الشامل من خلال منصات الهواتف المحمولة لتوفير أسعار السوق، وتوقعات الطقس، والنصائح الزراعية، والمدفوعات، والشمول المالي، وتحليلات البيانات – سنربط المزارعين بالأسواق الإقليمية والعالمية الأوسع.

وسيتعاون البنك مع الحكومات والقطاع الخاص والمزارعين لدعم تطوير سلاسل القيمة، وتنسيق السياسات التجارية الزراعية عبر المجتمعات الاقتصادية الإقليمية تحت مظلة AfCFTA، مع تقديم حلول مصممة خصيصاً للمناطق الزراعية المتنوعة في أفريقيا. وسندعم إنشاء مراكز معلومات لمعالجة نقص بيانات الطلب والأسعار الإقليمية لدى المزارعين، وتمكين النساء والشباب لتطوير الأعمال الزراعية وخلق فرص العمل عبر أفريقيا.

سنركز استراتيجية “إطعام أفريقيا” على عدد أقل من الفرص الاستثمارية عالية التأثير، مع الدعوة لتحسين صحة التربة وربط هذه الجهود بمبادرة الصحة الواحدة (One Health) والمبادرات المتعلقة بالثروة الحيوانية المستدامة.

الرياضة والصناعات الإبداعية

تمثل الرياضة والصناعات الإبداعية في أفريقيا فرصة حقيقية للتمكين الاقتصادي. فهي لا توفر فقط فرصاً مُرضية لأدنى عقول شبابنا هنا في القارة، بل تُعد وسيلة فريدة لربط أفريقيا بالعالم، والعالم بأفريقيا. لا يجب التقليل من القوة الناعمة الاقتصادية لبناء العلامات والجسور من خلال الفنون. عندما نُظهر الوجه الحقيقي والمتعدد الأبعاد لأفريقيا، نُساهم في تفكيك الصور النمطية السلبية عن قارتنا.

تلعب الرياضة والدبلوماسية الثقافية دوراً حيوياً في تغيير تصورات المخاطر، والحد من “الخوف من المجهول” – العائق الأساسي أمام الاستثمار الدولي.

سينضم بنك التنمية الأفريقي بنشاط إلى جهود المؤسسات المالية الأفريقية، وسيتعاون مع القطاع الخاص لتمويل استوديوهات الإنتاج وأكاديميات الإبداع، ودعم رواد الأعمال المبدعين لتوسيع أعمالهم. وسنبني مراكز حيوية للصناعات الإبداعية تربط بين المواهب، والتمويل، والتكنولوجيا، وسنطور إطاراً قارياً لحماية الملكية الفكرية، ونتعاون مع مؤسسات مثل المعهد الأفريقي للرياضة والصناعات الإبداعية.

العدالة والشمول

في قلب كل جهودنا ستبقى العدالة والشمول. يجب أن يكون النمو مشتركًا، مع جهود متعمدة لتمكين النساء والشباب والمجتمعات المحرومة. هذا ليس عملاً خيريًا – فاقتصاداتنا لن تزدهر دون مساهمة حقيقية من نساء أفريقيا اللواتي يُشكلن بالفعل قيادات صناعية، أو من شبابنا الذين لا تُحدّ طاقتهم ولا إبداعهم.

سيُتيح انتشار بنك التنمية الأفريقي الفريد الوصول إلى المجتمعات المُهمشة في المناطق الريفية والحضرية، وستُمكن المبادرات الحديثة البنك من إشراك المجتمعات الرقمية أيضًا.

يجب أن تكون النساء جزءًا من الاستراتيجيات والتخطيط واتخاذ القرار. لفترة طويلة، كانت القرارات تُتخذ من قبل الرجال ولصالحهم، بينما تُوضع البرامج للنساء بطريقة تُبقيهن خارج مراكز التأثير. جميع تحديات القارة أكثر عبئًا على النساء، بدءًا من تصميم البنية التحتية، إلى ضعف الخدمات في الأسواق، وغياب الكهرباء الآمنة – ومع ذلك تُسجل أفريقيا أعلى نسبة لريادة الأعمال النسائية عالميًا. تخيل حجم النشاط الاقتصادي إذا أُزيلت الحواجز التي تُقصي النساء.

أما بالنسبة للشباب، فسيؤسس البنك مجلسًا للشباب يُشارك في تشكيل السياسات والمبادرات. وسنستثمر في مساحات للشباب للابتكار والتعاون، ونُسهّل على رواد الأعمال الشباب الوصول إلى الأسواق، ونزوّدهم بالمهارات اللازمة للوظائف المستقبلية. ومن خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرقمنة، والتجارة الإقليمية، سنخلق ملايين الوظائف التي تستفيد من قدرات الشباب وتبني على أفكارهم.

إذا اختار الشباب الهجرة من أفريقيا، فيجب أن يكون ذلك بدافع الفرص والكرامة، ويُسهم في التنمية البشرية والازدهار المشترك بين بلدان المنشأ والمقصد.

دعم الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات

لن نترك أي دولة خلف الركب – الدول التي تُعاني من الهشاشة والنزاعات ستحصل على دعم مالي مخصص وقدرات ميدانية. وبحكم خبرتي في العمل في دول متأثرة بالصراعات، أعرف جيدًا قوة التنمية والاستثمار، كما أعرف تأثير غيابهما.

يمكن للبنك أن يلعب دورًا فريدًا من خلال موارد البشرية المنتشرة على الأرض، ما يُتيح له الاستمرار في العمل حتى في بيئات تتدهور فيها الأوضاع، ويُمكنه من أن يكون مصدرًا للمعلومة ومنصة للتنفيذ لشركاء آخرين لا يملكون نفس الحضور المحلي.

غالبًا ما تأتي تدخلات المؤسسات التنموية في أزمات الهشاشة متأخرة جدًا – بعد فقدان السلام. لذلك، سيستثمر البنك في الدول التي تُظهر مؤشرات مبكرة على عدم الاستقرار، قبل تحولها إلى مناطق نزاع، ويتطلب ذلك مراجعة لآلية تخصيص الميزانية للدول الهشة وجيرانها.

ندرة الغذاء تُغذي الصراعات، وهذا يتطلب استثمارًا كبيرًا في الزراعة. وندرة الطاقة تُفاقم التوترات داخل المجتمعات، لذا يمكن لتطوير البنية التحتية في هذا القطاع أن يُعيد الاستقرار. كما أن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية عنصر أساسي لتحقيق السلام الدائم.

من خلال شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي، يمكن للبنك أن يُحدث تحولًا في تمويل التنمية من أجل إحلال السلام.